المحاصصة السياسية و وحدة الخطاب العراقي الخارجي بعد ٢٠٠٣

الدكتور سعدي أبراهيم حسين[*]

المقدمة:

تعد السياسة الخارجية امتداد للسياسة الداخلية في كل دولة . هذه حقيقة باتت معروفة للجميع، بمعنى ان الدولة المستقرة داخليا ستكون سياساتها الخارجية مستقرة، والعكس صحيح ايضا.

وعلى هذا الاساس نلاحظ ان الدول المتقدمة لها سياسة خارجية واضحة ومحددة، يقودها فريق من الدبلوماسيين المنخرطين في وزارة الخارجية، يساعدهم كادر كبير من الموظفين الاداريين وعمال الخدمات .

اما في الدول غير المتقدمة والتي تعاني من مشاكل داخلية، وتعيش في حالة من عدم الاستقرار فأن هذا الارباك الداخلي سرعان ما ينعكس على السياسة الخارجية وفعاليتها، فينتج عن ذلك خلل كبير قد يؤدي الى غياب وحدة الخطاب السياسي الخارجي وتشتت رؤية الدولة وعدم وضوحها بالنسبة للدول الاخرى .

وفي هذا البحث المقتضب سنحاول التعرف على الانعكاسات التي سببتها البيئة الداخلية في العراق على سياسته الخارجية، من خلال السطور القادمة .

الاشكالية :

تتمحور الاشكالية الرئيسة لهذا البحث حول الاجابة عن الاسئلة الاتية :

---

[*] مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء.

ما هي الانعكاسات التي تتركها المحاصصة السياسية على وحدة الخطاب السياسي العراقي الخارجي بعد ٢٠٠٣؟ هل هي انعكاسات سلبية ام ايجابية ؟ وما هي الاليات اللازمة للوصول الى خطاب سياسي عراقي موحد على الصعيد الخارجي ؟

الفرضية :

تنطلق الفرضية من ان المحاصصة السياسية قد انعكست سلبا على الخطاب السياسي العراقي الخارجي، وادت الى ضياع وحدته .

وهناك جملة من الاليات التي من الممكن اتباعها بغية توحيد الخطاب السياسي العراقي الخارجي، من الممكن ان نقسمها الى اليات داخلية واخرى خارجية .

المنهج :

اعتمد البحث على منهج التحليل النظمي :

الاهمية :

ان الكتابة عن مثل هكذا موضوعات يعد امرا في غاية الاهمية، كونه يأتي في مرحلة يحتاج العراق فيها لكسب الدعم الخارجي، في مجالات متعددة، منها : اعادة اعمار المناطق المحررة، المساعدة في ارساء دعائم الاستقرار المجتمعي، الحفاظ على وحدة اراضيه. وهذه لا تأت في حال وجود تشتت او ضعف في الخطاب السياسي الخارجي.

الاهداف :

هناك عدد من الاهداف التي يصبو الباحث ان يحققها عبر هذا البحث، ومن اهمها الاتي:

١ – تقديم مناقشة علمية لمشكلة تعاني منها الدولة العراقية منذ عام ٢٠٠٣، وهي مشكلة المحاصصة الداخلية وانعكاساتها على السياسة الخارجية .

٢ – تزويد صانع السياسة الخارجية العراقية، بعدد من اليات الحل علها تسهم في تأطير سياسة خارجية عراقية موحدة وفاعلة .

٣ – اضافة شيء للمكتبة العراقية عن مثل هذه المواضيع المهمة، علها تكون تساعدهم في لفت انتباه طلبة العلم والباحثين كي يزيدوا من نقاشاتهم العلمية حولها .

٤ – اسباب ذاتية، تتعلق برغبة الباحث في التعمق في مثل هكذا مواضيع مهمة، تزيد من وعيه ومن ثقافته السياسية .

الهيكلية :

تتكون هذه الدراسة من ثلاثة محاور، فضلا عن المقدمة والخاتمة، والاستنتاجات وقائمة المصادر. ففي المحور الاول سيتم تناول اسباب المحاصصة السياسية في العراق . وفي المحور الثاني سيتم مناقشة انعكاسات المحاصصة على الخطاب السياسي العراقي الخارجي. اما المحور الثالث فسيكون محوره الاساس الاليات اللازمة لتوحيد الخطاب السياسي العراقي الخارجي.

المطلب الاول: المحاصصة السياسية

تصل النخب السياسية في اي بلد من العالم عن طريقين، الاول سلمي بفعل صناديق الاقتراع، والثاني عنيف بفعل الاستخدام المباشر للقوة العسكرية او التهديد بها . وعندما تصل هذه النخبة فأنها تمر بحالة من عدم الاستقرار المؤقت بالأخص في حالة التغيير العنيف مثل الثورة الانقلاب او ما يسمى بالتطهير وحركات التصحيح، لكنها بعد فترة تستقر حتى ولو بشكل نسبي وتبدأ بحكم البلاد عن طريق برنامجها الحزبي او النخبوي، حتى لو كانت القوة هي الاداة الوحيدة التي تستخدم في ذلك، والامثلة كثيرة على دول حكمت من قبل النخب العسكرية واستقرت نسبيا وانتقلت من حال الى اخر[1].

اما في حالة الانتقال السلمي للسلطة بواسطة صناديق الاقتراع، فأن البلاد من المفترض ان تعيش بحالة من البحبوحة والاستقرار، على اعتبار ان الشعب هو من اختار حكامه،

---

[1]– للمزيد من المعلومات عن النخب السياسية ودورانها ، ينظر : ابراهيم ابراش، علم الاجتماع السياسي، رام الله: منشورات اي كتاب، ٢٠١٣، ص٣٨.

وهم يمثلونه ويعبرون عن تطلعاته واحتياجاته، وهذه الحالة موجودة في الكثير من دول العالم، وبالأخص المتقدمة منها [٢] .

لكن الحال في العراق بعد عام ٢٠٠٣، يكاد ان يكون مختلفا، فبالرغم من ان الدستور قد نص على الانتقال السلمي للسلطة، كما في المادة (الاولى) التي تشير الى ان العراق دولة ديمقراطية[٣] . وعلى الرغم من ان البلاد قد شهدت ثلاثة دورات انتخابية : ٢٠٠٥ و ٢٠١٠، و٢٠١٤، الا انها لم تستقر لا سيما النظام السياسي الذي لازال يعاني من الارباك والتشتت وسوء الاداء، وتعد المحاصصة السياسية هي احد اهم الاسباب [٤]، ومن الممكن تناولها عبر الاتي :

اولا – ماهية المحاصصة وفحواها :

انبثقت المحاصصة السياسية في العراق من رحم الديمقراطية التوافقية، وعلى الاساس لايمكن لنا ان نفهم المحاصصة ما لم نفهم ماذا تعني الديمقراطية التوافقية، اذ تعني الاخيرة : ان مقاعد البرلمان واعضاء الحكومة ينبغي ان تتقسم على مكونات الشعب الذي جرت فيه انتخابات، بغض النظر عن نتائج الانتخابات، مع مراعات نسبة الاصوات. اي هي ديمقراطية لأنها تؤمن بالانتقال السلمي للسلطة السياسية عبر صناديق الاقتراع، وهي ليست ديمقراطية لأنها تسمح للبعض من الشخصيات من الوصول الى السلطة السياسية على اعتبار انهم يمثلون احد المكونات المجتمعية [٥].

---

[٢] – ديفيد هيد، نماذج من الديمقراطية، ترجمة فاضل جكتر ، بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧، ص ص٥٠٨-٥١١.

[٣]– دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥، المادة الاولى .

[٤]– ينظر : محمد عيسى العيساوي، اثر النظام الانتخابي على الاستقرار في العراق ٢٠٠٥-٢١٢، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاداب قسم العلوم السياسية، ٢٠١٣، ص ص١٤٧-١٥٢.

[٥]–جابر حبيب جابر، عرقنةالديمقراطة التوافقية، جريدة الشرق الاوسط، العدد (١١١٦٣)، في ٢١ تموز٢٠٠٩.

ثانيا –اسباب المحاصصة :

تقف وراء المحاصصة السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، اسباب كثيرة، من الممكن تبيانها عبر الاتي:

١ – اسباب داخلية:

ان الاسس التي تشكل فوقها النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، قد ساعدت على ظهور هذه المحاصصة، كون النظام ومنذ اليوم الاول وهو يركز على قاعدة تمثيل المكونات، على اعتبار ان الشعب العراقي مقسم افتراضيا الى مكونات كبيرة واخرى صغيرة او اقلية، الكبيرة هي: العرب – الاكراد – السنة–الشيعة. وما تبقى هي اقليات. ولكل من هذه المكونات شخصيات سياسية ومعنوية تمثلها وتطالب بحقوقها[٦]. والامثل على هذا النهج كثيرة، ومنها تشكيلة مجلس الحكم الانتقالي [٧] ، ونصوص قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية ، مثل المادة (سابعا / ب) التي تقول بأن " العراق بلد متعدد القوميات والشعب العربي فيه جزء لا يتجزء من الامة العربية " [٨] . وكذلك الحال مع الدستور الدائم، ومن امثلة المواد التي تؤكد المحاصصة وتقننها المادة (٩ اولا أ) ، التي جاء فيها : " تتكون القوات المسلحة العراقية والاجهزة الامنية من مكونات الشعب العراقي "[٩].

ولم تبقى المحاصصة حكرا على مؤسسة معينة، بل انها انتقلت الى كل مؤسسات الدولة وتفرعاتها المختلفة : الاقتصاد، المؤسسة العسكرية، المجتمع، الخارجية [١٠].

---

[٦] – نجلاء مهدي شريف، ازمة الحكم في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالةماجستير غير منشورة، كلية العلم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص ص٥١–٥٨.

[٧]–ابراهيم الجعفري، تجربة حكم، مركز دراسات المشرق العربي، بيروت، ٢٠٠٨، ص٧٠.

[٨] – قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، المادة (٧)، فقرة (ب) .

[٩] – دستور العراق الدائم، المادة(٩)، اولا / أ .

[١٠]– ينظر : سعدي الابراهيم، الفيدرالية والهوية الوطنية العراقية، الطبعة الثانية، بغداد: دار الكتب العلمية، ٢٠١٤، ص ص٢٢٢–٢٢٦.

٢ – اسباب اقليمية:

لم تكن جميع دول الجوار راضية عن التغيرات التي حدثت في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بل ان اغلبها على الاخص العربية منها قد شعرت بالخطر من التغيير الذي شهده العراق، وذلك لجملة من الاسباب، وعلى رأسها الاتي:

أ – خوفا من انتقال التغيير الى اراضيها : وهذا الخوف مشروعا على اعتبار ان الولايات المتحدة قد اعلنت من التغيير في العراق سيكون بداية لتكراره في الدول الاخرى، ومنها الدول العربية وايران [١١] .

ب – الصراع الخليجي – الايراني : رأت ان حكم العراق سيصب في صالح ايران اكثر منها، على اعتبار ان القوى السياسية (الشيعية) التي تولت المفاصل الرئيسة للحكم ترتبط بعلاقات صداقة وتعاون مع ايران [١٢].

هذه الاقليمية لما يجري في العراق، قد دفع الانظمة السياسية العربية وعلى الاخص الخليجية منها بحكم قربها من العراق، الى ان تعمل على ايقاف هذا النظام او على الاقل دفع (السنة) كي يكونوا ندا للقوى السياسية الشيعية . وعلى هذا الاساس دخلت البلاد في صراع مخفي احيانا ومعلن في احيان اخرى، ما بين القوى السياسية السنية تساندها الدول الخليجية وما بين القوى السياسية الشيعية تساندها ايران من جهة اخرى، ومما عقد المشهد ان هذه الصراعات ادت في النهاية الى انقسام الشعب العراقي بحسب الانقسامات السياسية، وبالتالي نزلت المحاصصة الى الشارع [١٣].

---

[١١]– ينظر : صدام عبد الستار رشيد، ثورات الربيع العربي (دراسة سياسية اجتماعية تحليلية) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص ص٢٥٣–٢٥٥.

[١٢]– ينظر : عمار مرعي الحسن، التنافس التركي – الايراني للسيطرة على العراق ، بغداد : دار الكتب العلمية، ٢٠١٤، ص١.

[١٣]– ينظر : عدي فالح حسين، العنفالسياسيفيالعراقبعد ٢٠٠٣"دراسةميدانية "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص ص٩٢–١٠٠.

٣ –اسباب دولية :

وعندما نقول دولية، فأن الولايات المتحدة الامريكية تأتي في المقدمة، على اعتبار انها الدولة التي قامت بالتغيير في العراق عام ٢٠٠٣، وهي التي اشرفت على العملية السياسية ورعتها فيما بعد . ومن الممكن تقسيم دور الولايات المتحدة في دعم المحاصصة الى قسمين، ومنا يأتي:

أ – في مرحلة ما قبل عام ٢٠٠٣ :

وهنا سنجد بأن الولايات المتحدة الامريكية قد دعمت المعارضة العراقية التي كانت تعمل ضد النظام السابق، ورعتها وقدمت لها الكثير من التسهيلات، وبقدر تعلق الامر بالمحاصصة فأن الولايات المتحدة لم تكن تتعامل مع المعارضة على انها تمثل شعب عراقي موحد، بل تعاملت معها على انها تمثل عدة مكونات مجتمعية : قومية– دينية – مذهبية –مناطقية–ايديلوجية [١٤] .

ب – في مرحلة ما بعد ٢٠٠٣ :

وفي هذه المرحلة ايضا، استمرت الولايات المتحدة تركز على مسميات متعددة مثل : المشاركة او التعايش او التوافقية، وفي النهاية كل هذا الاشكال من الحكم تعني المحاصصة السياسية. وليس هذا فحسب بل ان الولايات المتحدة لم تتواني عن التعامل مع الساسة الذين يمثلون المكونات سواء بموافقة الحكومة العراقية ام بدون علمها، وقد مدت المال والسلاح لحكومة اقليم كردستان وكذلك ساندت بعض حركات الاعتصامات التي انطلقت لأسقاط الحكومة [١٥].

وهنا لابد وان نشير ايضا الى الموقف السلبي للبعض من المنظمات الدولية ودول العالم الاخرى، التي غذت المحاصصة بحجة انصاف المكونات ومراعاة بعض المذاهب

---

[١٤] – علي الشمراني، صراع الاضداد المعارضة العراقية بعد حرب الخليج، لندن : دار الحكمة، ٢٠٠٣، ص٢٥٥.

[١٥]– ينظر : محمد صادق الهاشمي، الاحتلال الامريكي ومشروع الشرق الاوسط الكبير ، بغداد: مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٥، ص٤٢. محمد خالد سرحان ابو الريش، الاوضاع السياسية لأكراد العراق في ضوء الاحتلال الامريكي ٢٠٠٣ – ٢٠١١، رسالة ماجستير، كلية الاداب والعلوم الانسانية، غزة، ٢٠١٣، ص.ص١١٤–١١٦.

والقوميات تحت مسمى حماية الانسان لكنها في النهاية ادت الى تعمق الفرقة وتشتت المجتمع [١٦].

اذن، تعد المحاصصة السياسية التي لازال العراق يأخذ بها، ظاهرة او حالة سلبية، وهو لم تأت مصادفة بل قد وقفت خلفها اسباب متعددة، كما مر بنا داخلية وخارجية .

المطلب الثاني: انعكاسات المحاصصة على السياسة الخارجية العراقية

هناك مفاهيم كثيرة للسياسة الخارجية، ومن بينها : انها كل ما يعبر حدود دولة من الدول الى الدول الاخرى ، سواء بعلمها ام لا . وفي اي قطاع من القطاعات : السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والامنية ([١٧]).

بمعنى ان تكون الدولة مسؤولة عن المواد او السلوكيات التي تنطلق منها تجاه دول العالم الاخرى. ولهذا فأن الدول تحرص على ان يكون خطابها الخارجي موحدا، يتم التعبير عنه، عبر المؤسسة المخولة والمسؤولة عن ذلك وهي وزارة الخارجية، وما يرتبط بها من سفارات وملحقيات وقنصليات .

واذا ما اردنا ان نسقط هذه القاعدة على سياسة العراق الخارجية، فسنجد بأن هناك سلبيات متعددة، من الممكن توضيحها عبر الاتي:

أ- تعدد المواقف السياسية العراقية الخارجية :

ان المتتبع لمواقف العراق تجاه العالم الخارجي، سيجد بأنها ليست موحدة، بل هي متعدد بتعدد القوى السياسية العراقية، واغلب المواقف المتخذة تنطلق من مراعاة مصالح المكون المجتمعي الذي تنتمي اليه .

فمثلا القوى السياسية الكردية لا تتوانى عن الاعتراف بـــــ (إسرائيل) على خلاف الموقف الرسمي للعراق [١٨] ، والقوى السنية تدعوا الى دعم النظام السياسي في

---

[١٦]–ينظر: رينا منصور، المأزق السني في العراق، على هذا الرابط:
http://carnegie-mec.org/2016/03/03/ar-pub-62945

[١٧]– احمد نوري النعيمي،السياسة الخارجية ، عمان: مطابع زهران، ٢٠١١، ص ص١٩–٢٢.

[١٨]– علي الاسدي، ما سبب دعم نتياهو لانفصال كوردستان عن العراق، على الرابط الاتي:
https://www.sotaliraq.com/2017/09/14/%D9%85%D8%A7-%D8%AB%D9%85%D9%86-%D8%AA%D8%A3%D9%8A%D9%8A%D8%AF-%D9%86%D8%AA%D9%86%D9%8A%D8%A7%D9%87%D9%88-

البحرين، بينما تدعوا القوى السياسية الشيعية الى الوقوف مع المعارض . وهذه المواقف هي ليست حبيسة النفس والوجدان، بل هي معلنة ومعروفة للجميع [١٩].

ب- تعدد السلوكيات العراقية الخارجية :

كثيرا ما نلاحظ ان يقوم بعض المسؤولون العراقيون بتصرفات في الدولة الاخرى لا تنطبق مع رغبات بلدهم ولا مع مصلحته العليا . مثل استقبال شخصيات سياسية تمثل دول لها مواقف مع العراق دون اخذ الاذن من الحكومة المركزية ، او السفر الى دول ليس لها علاقات مع العراق . او القيام بتأدية واجبات المجاملة دون علم الحكومة العراقية، مثل السفر الى تأدية واجب العزاء [٢٠].

ان السبب الرئيس لهذه السلوكيات هو المحاصصة التي تجعل هؤلاء يتصرفون على انهم يمثلون مكوناتهم وليس الدولة العراقية .

ت- تعدد الاشياء التي تعبر الحدود :

تمتاز الحدود العراقية بعد عام ٢٠٠٣، بأنها حدود مفتوحة وغير مسيطر عليها من قبل الدولة، وكما قلنا اعلاه فأن ذلك لا يعفي الدولة من المسؤولة عن كل شيء يعبر حدودها حتى لو لم تكن على دراية به او موافقه عليه، ومن امثلتها : التعاملات الامنية بين جهات داخل العراق وجهات خارجه . التعاملات الاقتصادية التي تشمل تبادل السلع بشتى انواعها . التبادل الثقافي الذي يضر احيانا بالدولة [٢١].

هذه الاشياء التي تعبر حدود العراق ذهابا وايابا، لا تتم بشكل عفوي، بل هي منظمة تقف خلفها جهات سياسية داعمة، انطلاقا من انها تعبر عن مصالح هذا المكون او ذاك، وهي تبرر هذه الاعمال بشتى الحجج والاسباب، مثل غياب عدالة الدولة، او انها تعاني

%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D9%84%D8%A7%D9%84-%D9%83%D8%B1%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D8%A7/

[١٩] اهم احداث عام ٢٠١٦ بالعراق دراسة تحليلية،مجموعة باحثين، كربلاء:مركز الدراسات الاستراتيجية،٢٠١٧، ص٧.

[٢٠] – صحيفة المدينة، الرئيس العراقي يبعث رسالة تعزية ومواساة للملك سلمان، على هذا الرابط:

http://www.al-madina.com/article/357007/

[٢١] ينظر:موقع كوردستان الالكتروني، تركيا شن سلسلة غارات على مواقع لحزب العمال الكوردستاني داخل كوردستان، على هذا الرابط:-http://www.kurdistan24.net/ar/news/2147c634-cec2-4f47-bdf9-0ffffea7f50f

من اهمال واقصاء وتهميش، وتتخذ من هذه الوسيلة الية للتعويض والانتفاع عن الضرر الذي وقع عليها [٢٢].

ومن جهة اخرى تؤثر المحاصصة السياسية على الخطاب السياسي الموحد بشكل اخر من خلال سريانها الى داخل جسد المؤسسة المعنية برسم سياسة موقف العراق الخارجي، الا وهي وزارة الخارجية، فهي تعاني من المحاصصة، بسبب الاتي:

أ- ارتباطها بالسياسة العامة للدولة :

اذ ان وزارة الخارجية مهما كانت الصلاحيات التي تقوم بها في الميدان الخارجي، فأنها تبقى تابعة للحكومة في اي دولة من دول العالم، وبالتالي اذا ما كانت الحكومة تعاني من مشاكل معينة، فأنها العدوى ستسري الى جسد كل المؤسسات التابعة لها، ومنها وزارة الخارجية . وهكذا وبما ان الحكومة العراقية تعاني من مشكلة المحاصصة، فأن هذه المشكلة ستنتقل الى وزارة الخارجية [٢٣].

ب- يتم تعيين الموظفين في وزارة الخارجية عبر المحاصصة :

وهذه تمثل مشكلة حقيقية لعمل وزارة الخارجية، كونها لا تستطيع ان تختار الكوادر الكفؤة، بل تجبر على قبول كوادر الموظفين على اساس التساوي ما بين المكونات في التعيين، الامر الذي يقلل من مقدرتها على اداء الواجبات المناطة بها [٢٤].

ت- عدم امتلاكها الادوات اللازمة لمعاقبة من يخرق سياسة العراق الخارجية:

شيء اخر مهم في هذا الميدان، وهو ان وزارة الخارجية من الممكن ان تسجل الخروقات التي يقوم بها بعض الساسة، عندما يتكلمون باسمها او باسم العراق، وكذلك عندما يحدث اي خلل في السلوك الخارجي للدولة . لكنها لا تستطيع ان تتخذ اجراءات رادعة لإيقاف مثل هذه الحالات السلبية كونها من مسؤولية الحكومة [٢٥]. وبالتالي فأن

---

[٢٢] ينظر: هشام الهاشمي، الم داعش من النشأة الى اعلان الخلافة، بغداد:دار الحكمة،٢٠١٥، ص ص١٤٤ – ١٥٠.

[٢٣] ينظر:جيمس اندرسون،صنع السياسة العامة، ترجمة عامر الكبيسي:دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع،ص ص ١– ١٩.

[٢٤] – ينظر: سعدي الابراهيم، مصدر سابق، ص٣١٧.

[٢٥] – ينظر : دستور العراق الدائم ، لعام ٢٠٠٥، المادة ٨٠.

ضعف الحكومة وتشتتها وعدم مقدرتها على ردع الجهات التي تربك الموقف الخارجي للدولة بات ينعكس سلبا على الخطاب السياسي الموحد للعراق.

اذن، ان للمحاصصة السياسية انعكاسات سلبية كثيرة وكبيرة على الخطاب السياسي العراقي الخارجي، كونها قد شتت هذا الموقف بحسب تشتت الهوية الوطنية العراقية، وبحسب توجهات واهداف كل تيار سياسي .

المطلب الثالث: اليات توحيد الخطاب السياسي الخارجي

مهما كانت الصعوبات التي تقف بوجه توحيد الخطاب السياسي الخارجي، ومهما كان ضعف الامكانيات التي تمتلكها وزارة الخارجية العراقية، فهناك مجموعة من الاليات التي من شأنها ان تصنع خطاب عراقي خارجي موحد، ومن بينها الاتي :

اولا –اليات داخلية :

ومن هذه الاليات :

١ – على صعيد الحكومة :

مثلما ذكر في المطالب السابقة، فأن المحاصصة السياسية اثبتت بالدليل العلمي الملموس والمحسوس من انها تمثل مشكلة خطيرة وكبيرة على واقع الدولة العراقية . وهذه المشكلة لابد من علاجها، كي نضمن الاستقرار للبلاد في المستقبل. وخير وسيلة لمعالجة مشكلة المحاصصة تتمثل بالتخلي عنها لصالح الكفاءة والخبرة والبرنامج السياسيين بغض النظر عن الانتماء الاولي لشاغل المنصب او الموقع السياسي .

اذا تمكنا من ان نقضي على مشكلة المحاصصة في النظام السياسي العراقي، فبالتالي ستنتقل العملية الى كل مؤسسات الدولة ومنها وزارة الخارجية التي سيكون بإمكانها ان تجتذب كوادرها بناء على الكفاءة والخبرة . وتتخلص في الوقت عينه من المواقف والسلوكيات التي تخرج من هذا السياسي او ذاك بحجة انه يتصرف من موقعه

الشخصي كممثل لمكون مجتمعي معين . كما ان ذلك سيحرم دول الجوار من امكانية النفوذ الى داخل النظام السياسي وتحريك هذا الطرف او ذاك [٢٦].

٢ – على صعيد وزارة الخارجية :

وزارة الخارجية لا يعقل ان تكون هيئة مستقلة، مثل هيئة النزاهة والمفوضية العليا للانتخابات، لكن ينبغي ان تبعد نفسها عن مشاكل الحكومة المركزية على الاخص مشكلة المحاصصة. بحيث تضع على العاملين فيها قيودا وطنية تجعل من الية اختيار ان عنصر جديد، تكون وفق الكفاءة والخبرة .

ومن جهة ثانية، من الممكن ان تقود وزارة الخارجية حملة من التوعية الدبلوماسية، تستهدف ثلاثة فئات ، هي :

أ- العاملين في الوزارة .

ب- اعضاء الحكومة والبرلمان .

ت- عموم الشعب .

الغرض من هذه الحملة التوعوية، هو نشر ثقافة الخطاب الخارجي الموحد، والتنبيه الى ان التحدث باسم العراق هو مسؤولية وزارة الخارجية واشخاص محدودين بالحكومة . وان تشتيت الموقف الخارجي يضر بمصالح البلاد الداخلية [٢٧].

ثانيا – اليات خارجية :

---

[٢٦] – ينظر: احمد محمد علي جابر، الوحدة الوطنية في فكر القوى السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١١،ص ص١٩٨-٢٠٣.

[٢٧]– ينظر: احمد غالب محي جعفر الشلاه، الهوية الوطنية العراقية (دراسة في إشكالية البناء والاستمرارية)، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص٣٤٤.

ومن هذه الاليات :

١ – مبدأ الحياد :

ان اكثر الاسباب التي تدفع بعض الدول للتدخل السلبي في العراق، هو اعتقادها بأنه ينتمي الى المحور الاخر المضاد لها، وبصورة ادق الدول العربية تتدخل سلبا اذا شعروا بأن العراق يقوي علاقته مع ايران على حسابهم، وايران تتدخل سلبا اذا شعرت بأن العراق يذهب باتجاه العالم العربي ويتجاهلها ، وكذلك الحال مع الولايات المتحدة وروسيا، وغيرهما من دول العالم. لكن اذا تمكن العراق من ان يقف في المنتصف واصبح طرفا محايدا تحركه مصالحه العليا فحسب، فربما انه سيستطيع تجنيب شعبه مخاطر الصراعات الاقليمية والدولية. التي من صورها دعم التفرقة وتعزيز الخطاب المشتت والمتعدد بتعدد القوى السياسية والمكونات المجتمعية [٢٨].

٢ – تفعيل قواعد العمل الدبلوماسي:

هناك اعراف وتقاليد دبلوماسية متعارف عليها ما بين دول العالم، ومن بين الاشياء التي تنص عليها، ان تحترم كل دولة البيئة الداخلية للدولة الاخرى، وان ترفض كل ما من شأنه ان يهدد امنها القومي واستقرارها . لذلك فمن مصلحة العراق ان يلح بالتركيز على هذه المبادئ كي تمتنع الدول الاخرى عن ان تتعامل مع جهة او شخص يتحدث باسم العراق او يتعامل معها على نحو سلبي يضر بالدولة العراقية [٢٩].

اذن، لابد وان تتخذ الدولة جملة من الاليات لتقليل ضرر المحاصصة على الموقف السياسي العراقي الخارجي، وهذه الاليات كما بينا اعلاه ذات جوانب عدة : داخلية واقليمية ودولية .

---

[٢٨] – ينظر : سعدي الابراهيم، سياسة عامة مقترحة للحكومة في المرحلة القادمة ، جريدة المشرق،على هذاالرابط :
http://www.al-mashriq.net/inp/view.asp?ID=121218
http://www.almashriqnews.com/inp/view.asp?ID=121273

[٢٩] – للمزيد من المعلومات عن الدبلوماسية ، ينظر: جوزيف سيراكوس، الدبلوماسية، ترجمة: محمود محمد ، القاهرة: مؤسسة هنداوي، ٢٠١٥، ص ص١٠-١٢.

الخاتمة :

هكذا، بات واضحا لدينا من ان المحاصصة السياسية قد اثرت سلبا على كل مفاصل الدولة ومؤسساتها، ومنها وزارة الخارجية الامر الذي انعكس على الخطاب العراقي الخارجي الذي بات مشتتا . ومالم يتم القضاء على هذه المشكلة فيستمر تشتت المواقف الخارجية وتعددها بتعدد القوى السياسية والمكونات المجتمعية .

الاستنتاجات :

اولا – فيما يخص المحاصصة:

هي مشكلة تتمثل بأن يعطى لكل مكون اجتماعي حصة في النظام السياسي . هذه القسمة ولدت نوع من الارباك وعدم الاستقرار في عموم الدولة ومؤسساتها .

ثانيا – فيما يتعلق بانعكاسات المحاصصة على وزارة الخارجية:

ان من اخطر انعكاسات المحاصصة واشدها ضررا على عمل وزارة الخارجية العراقية، انها شتت الموقف العراقي الخارجي، وضيعت على البلاد ميزة الخطاب الموحد الذي يصب في مصلحة العراق واستقراره .

ثالثا –سبل تقليل اثر المحاصصة على وزارة الخارجية العراقية:

تتعدد السبل، لكنها جميعا تصب باتجاه ابعاد وزارة الخارجية عن مصدر المحاصصة الذي هو الحكومة والبرلمان، لاسيما اذا ماكنت عملية التخلي عنها صعبة في الوقت الحاضر. بالإضافة الى تفعيل دور الاعراف الدبلوماسية لدفع دول العالم للتعامل مع الحكومة العراقية ومؤسساتها الرسمية فحسب .

التوصيات :

بالاضافة الى الاليات التي تم تناولها في المطلب الثالث من هذه الدراسة، يمكننا ان نقدم التوصيات الاتية :

١ – تشكيل فريق عمل في وزارة الخارجية، مهمته رصد اي تصرف يقوم به مسؤول في الدولة، او في حزب سياسي، يشتت الموقف العراقي الخارجي. وتقديمه الى القانون بتهمة الاضرار بمصالح البلاد وامنها القومي .

٢ – زيادة نشاط وزارة الخارجية، فعندما تسكت هذه الوزارة يكون الباب مفتوحا لغيرها لأبداء رأيه واشغال مكانتها، مما يؤدي الى تعدد الخطاب الخارجي وتشتته .

الملخص :

ان السياسة الخارجية لكل دولة في العالم، هي امتداد للأوضاع الداخلية، وانعكاس لها، وبالتالي كلما كان النظام السياسي مستقر من الداخل . فستكون سياسة البلد موحدة ومستقرة على الصعيد الخارجي ، والعكس صحيح ايضا .

وبقدر تعلق الأمر بالخطاب العراقي الخارجي، فأننا نجد بان هذا البلد يعاني من تشتت في سياسته الخارجية، سواء على الصعيد الاقليمي ام الدولي، وتعد المحاصصة السياسية من اهم العوامل التي ادت الى هذا التشتت . على اعتبار انها اضاعت على العراق فرصة الوحدة الداخلية وانسجام النظام على نفسه، وحولته الى مجموعة قوى سياسية كل منها يمثل هوية فرعية : دينية ومذهبية وقومية ومناطقية، وليس الهوية الوطنية العراقية.

ولهذا نجد ان القوى السياسية تتجاوز وزارة الخارجية العراقية، ولا تلتفت اليها، وتتعامل مع بقية اشخاص القانون الدولي على انها تمثل هذا المذهب وتلك القومية .

هذا التشتت في الخطاب العراقي الخارجي، قد قلل من احترام دول العالم للعراق، على اعتبار ان هناك اكثر من جهة تتحدث باسمه ونيابة عنه ، الامر الذي اضاع على العراق مصالح كثيرة، وجعله محط انتقاد وازدراء من بعض دول العالم .

ان السلبيات التي تركتها المحاصصة على وحدة الخطاب العراقي الخارجي، يجعل من النخبة السياسية امام مسؤولية وطنية كبيرة، تتمثل بالقضاء عليها، بغية توحيد الصفوف، لاسيما على الصعيد الخارجي، بما يحفظ للعراق مصالحه الخارجية.

Abstract

The study consists of four main parts and its branches.

Also, including Introduction, conclusion, recommendations, proposals and list of references.

The study deals with two variables, and it's relations: political quotas and the Iraqi political discourse towards the external environment: The first part deals with the reasons for political quotas in Iraq. The second part discusses the implications of quotas on Iraq's external political discourse. The third one's focuses on the necessary mechanisms to unify the external Iraqi political discourse.

Problematic of the study: What are the implications of political quotas on the unity of the Iraqi political discourse towards the foreign environment after 2003? Are they negative or positive? What are the necessary mechanisms to reach a unified Iraqi political discourse on the regional and international level.؟

Hypothesis: Political quotas reflected negatively on Iraq's external political discourse and led to disintegration .There are a number of mechanisms that can be followed in order to unify the Iraqi political discourse towards the external environment, which we can divide into: internal and external mechanisms.

Methodology : Systematic Analysis.

The aims of Study: Discuss the issue in which facing Iraqi state since 2003, the problem of internal quotas and it's reflection on foreign policy. Provide the Iraqi foreign policy maker a number of mechanisms in order to form a unified Iraqi foreign policy, how can make it more effective.

Support the Iraqi Library and draw the attention of students and researchers and increase the focus on this subject. 4 - personal reasons: the researcher wants to delve deeper into such topics so important, increasing his consciousness and political culture.

The importance of research: Iraq needs to gain external support, in several areas, including: reconstruction of liberated areas, social stability, maintain of territorial integrity. This needs an effective external political rhetoric .